AL-SABAH
الصباح
الدولية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السابعة عشرة | الإثنين 3 رمضان 1446 هـ | 3 مارس 2025 م | No. 5117

سوريا : هدوء في جرمانا بعد اشتباكات بين قوات الأمن وفصيل مسلح

«وكالات» : أفادت مصادر في سوريا أن هدوءا يسود مدينة جرمانا بريف دمشق، بعد ساعات من التوتر الأمني خلال الليلة الماضية؛ على خلفية شجار شخصي تطور بشكل غير متوقع إلى اشتباك عسكري بين قوات الحكومة وفصيل عسكري بالمدينة.

وقال أحد وجهاء حل الأزمة في جرمانا للجزيرة، إن الحكومة السورية الجديدة في دمشق طلبت تسليم المتورطين في مقتل أحد عناصر الأمن، على خلفية الشجار الذي وقع مساء السبت.

كما طلبت الحكومة السماح لقوات الشرطة والأمن العام التابعين لوزارة الداخلية العودة إلى مراكزهم داخل جرمانا، وضرورة أن تُسحب جميع الحواجز العسكرية التي أقامها فصيل «درع جرمانا» المُشكل من أبناء المدينة.

وأفاد مصدر أمني للجزيرة أن مفاوضات تجري بين وجهاء المدينة وإدارة الأمن العام بشأن تسليم السلاح وإنشاء نقاط أمنية داخل المدينة، إضافة إلى تسليم مطلوبين في جريمة قتل عنصر من الأمن العام وآخر مدني يوم السبت بالمدينة.

وتابع المصدر أن الأمن العام منح مهلة مدتها 5 أيام لتنفيذ مطالبه.

وأفاد مراسل الجزيرة، أن وفدا من السويداء وصل إلى مدينة جرمانا جنوب دمشق لاحتواء التوتر.

وكان شجار وقع بين شابين من جرمانا، نقل على إثره أحدهما إلى أحد مستشفيات دمشق بعد إصابته في يده، لكن الأحداث تطورت هناك بعد خلاف بين مرافقي الشاب وقوات الأمن، مما أدى إلى استنفار المرافقين لأهالي جرمانا والقوة العسكرية داخلها وحدوث اشتباكات مع الأمن العام التابع للحكومة.

وفي السياق نفسه، أفاد بيان صادر عن «الهيئة الروحية لطائفة المسلمين الموحدين الدروز في مدينة جرمانا»، بأنها «قررت رفع الغطاء عن جميع المسيئين والخارجين على القانون، والعمل على إعادة تفعيل مركز ناحية جرمانا وبأسرع وقت وبكفاءات قادرة على إدارة الواقع بحكمة واقتدار».

وبحسب بيان الهيئة الروحية، فإن جرمانا وعبر تاريخها لم تكن يوما إلا جزءا من غوطة دمشق، ولن يكون لها عمق آخر يوما ما غير العمق الدمشقي السوري.

وأكدت أنها كانت ولا تزال جزءا أصيلا من هذه البلاد، ودعت إلى محاسبة جميع الأفراد والجهات التي تسعى إلى بث الفتنة والتفرقة وتأجيج الخلافات أو «الارتهان إلى أجندات معادية»، بحسب تعبير البيان.

وكان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أفاد أن بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس أصدرا تعليمات للجيش بحماية سكان جرمانا جنوب العاصمة السورية دمشق.

وقال المكتب، إن إسرائيل لن تسمح لما سمته «النظام الإسلامي المتطرف» في سوريا بالمساس بالدروز. وأن إسرائيل ستضرب النظام السوري في حال مساسه بالدروز في جرمانا.

جرمانا شهدت توترا أمنيا على خلفية شجار شخصي تطور بشكل غير متوقع لاشتباك عسكري

وقد أوضح المحلل العسكري العميد أسعد الزعبي -في تصريح للجزيرة نت- أن نتنياهو يسعى للتعامل مع بعض الجهات التي تثير الشغب، مؤكدا أنه لا يملك القدرة على دخول الجنوب السوري.

وأضاف، أن نتنياهو يهدف إلى خلق توتر وافتعال اشتباكات عسكرية هنا وهناك، ليستخدمها ذريعة في تبرير سياساته، لكن في جميع الأحوال، هناك فصائل في درعا والسويداء مستعدة للتصدي له بكل إمكاناتها.

من ناحية أخرى نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر دبلوماسية قولها، إن الرئيس السوري أحمد الشرع طالب روسيا بأموال أودعها رئيس النظام السابق بشار الأسد في موسكو.

لكن المصادر أكدت أن الوفد الروسي الذي زار دمشق مؤخراً أبلغ الشرع أن الأسد لم يودع أموالاً في روسيا.

ووفق المصادر، فإن المحادثات بين الإدارة السورية الجديدة والوفد الروسي تناولت أيضاً الديون السورية لروسيا والتي تناهز 23 مليار دولار، وطالبت دمشق موسكو بإلغائها.

وحول إمكانية تسليم موسكو بشار الأسد لدمشق، نقلت «رويترز» عن مصدر روسي قوله، إن روسيا لن توافق على تسليم الأسد، مؤكداً أنه لم يُطلب منها ذلك بالأساس.

وذكرت المصادر أن موسكو أبدت استعدادها لتقديم مساعدات إنسانية لسوريا، مقابل التقدم في المفاوضات حول القواعد الروسية في سوريا.

وخلال زيارة الوفد الروسي لدمشق، طرح مسؤولون سوريون احتمالية عودة الأسد إلى سوريا. وخلال لقاء استمر 3 ساعات مع نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، قال المسؤولون السوريون إن عودة الأسد ليست عقبة كبيرة أمام إعادة بناء العلاقات، بحسب أحد المصادر.

في سياق متصل، يتباحث السوريون والروس حول مصير قاعدتي طرطوس وحميميم العسكريتين، وهما عنصر رئيسي في نفوذ روسيا العسكري في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وبحسب «رويترز»، يريد الشرع إعادة التفاوض على تأجير قاعدة طرطوس لمدة 49 عاماً الذي تم في عهد الأسد، وعقد إيجار غير محدد المدة لحميميم من أجل التوصل لاتفاق أفضل، لكنه لا يريد إقصاء موسكو كلياً فيما يبدو.

وبدلاً من ذلك، قد تبقى القاعدتان مقابل دعم دبلوماسي وتعويض مالي من روسيا التي لعبت دوراً كبيراً في قطاعي الاقتصاد والدفاع في سوريا على مدى سبعة عقود قبل أن تتدخل في الحرب الأهلية في 2015 لدعم الأسد.

في ديسمبر ، سقط الأسد وفر إلى روسيا من قاعدة حميميم. أما القيادة السورية الجديدة، التي كانت يوماً هدفاً لضربات جوية روسية مكثفة، فتتفاوض الآن مع موسكو.

وفي بيان صدر بعد الاجتماع بين بوغدانوف والشرع، قالت الحكومة السورية إن الشرع شدد على أن العلاقات الجديدة تتطلب معالجة الأخطاء السابقة، وطالب بتعويضات عن التدمير الذي تسببت فيه روسيا. وقالت مصادر وكالة «رويترز» إن الاجتماع سار بشكل سلس نسبياً.

قال سيرجي ماركوف، وهو مستشار سابق للكرملين، هذا الشهر إن الأمور تبدو جيدة بالنسبة لموسكو. وكتب على تيليغرام «السلطات السورية الجديدة لا ترى روسيا دولة معادية. لكن على روسيا أن تفعل شيئاً للحكومة السورية مقابل القاعدتين».

وتريد دمشق تعويضات عن الدمار الذي خلفته الحرب. وقال مصدر مطلع على وجهة نظر روسيا في هذا الشأن إن من غير المرجح أن تقبل موسكو المسؤولية ولكنها ربما تقدم بدلاً من ذلك مساعدات إنسانية.

وفي ديسمبر الماضي، عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استخدام القاعدتين مركزين لتوصيل المساعدات الإنسانية للشعب السوري، وقال سفير موسكو لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، إن تحالف روسيا مع سوريا «ليس مرتبطاً بأي نظام».

إسرائيل تعلق المساعدات.. وترفض دخول المرحلة الثانية من اتفاق غزة دون مقابل

شاحنة مساعدات إلى غزة

«وكالات» : أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن بنيامين نتنياهو قرر تعليق جميع المساعدات الإنسانية إلى غزة مع انتهاء المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، الأمر الذي اعتبرته حماس «تجويعا لأهالي القطاع».

وأشار المكتب إلى أن إسرائيل لن توافق على أي هدنة جديدة دون الإفراج عن محتجزيها، مضيفا أن رفض حماس لمقترح المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف لاستمرار المفاوضات، رغم موافقة إسرائيل، سيؤدي إلى عواقب إضافية.

وذكر الإعلام إسرائيلي أن تقديرات إسرائيل تشير إلى أن المساعدات التي دخلت غزة تكفي حماس لنحو 6 أشهر.

وزير خارجية إسرائيل جدعون ساعر اتهم حماس بأنها رفضت إطار وقف إطلاق النار وهو السبب الذي جعل إسرائيل غير قادرة على المضي قدما في الوقت الحالي، وفق قوله.

وأضاف أن إسرائيل أوفت بكل التزاماتها حتى اليوم الأخير. وزير خارجية إسرائيل قال إن بلاده مستعدة للمرحلة الثانية من الاتفاق لكن «ليس بالمجان» حسب تعبيره.

وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموطريتش وصف قرار بلاده تعليق دخول المساعدات إلى غزة بأنها «خطوة بالاتجاه الصحيح».

ودعت حماس الوسطاء للضغط على إسرائيل لمنع قرار وقف إدخال المساعدات لغزة، ولتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق، مؤكدة التزامها بتنفيذ الاتفاق بمراحله الثلاث، مشيرة إلى أن السبيل الوحيد لاستعادة الرهائن هو بدء مفاوضات المرحلة الثانية.

وشدد الناطق باسم حركة حماس حازم قاسم الأحد على أن إسرائيل «تتحمل مسؤولية» مصير الرهائن المحتجزين في غزة بعد قرارها تعليق دخول المساعدات إلى القطاع المحاصر.

وقال قاسم في بيان «الاحتلال يتحمل مسؤولية عواقب قراره على أهالي القطاع ومصير أسراه». ورأت الحركة أن مقترح مبعوث واشنطن إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف تمديد المرحلة الأولى من الاتفاق «ينسجم مع رغبة الاحتلال».

وكانت حركة حماس، طالبت بتطبيق المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، مؤكدة أن المقترح الأمريكي ستيف ويتكوف لهدنة حتى منتصف أبريل والذي وافق عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي يعكس تراجع إسرائيل عن التزاماتها.

القيادي في حماس محمود مرداوي، قال إن الطريق الوحيد لاستقرار المنطقة وعودة الأسرى هو استكمال تنفيذ الاتفاق بما يشمل وقفا دائما لإطلاق النار، وانسحابا كاملا، وإعادة الإعمار، مشدداً على أن الحركة لن تتراجع عن هذه المطالب.

وأعلن مكتب نتنياهو، السبت، أنه بعد مناقشة أمنية ترأسها الأخير وبمشاركة وزير الدفاع وكبار المسؤولين الأمنيين وفريق التفاوض، قررت إسرائيل اعتماد الخطوط العريضة التي اقترحها مبعوث الرئيس الأمريكي ستيف ويتكوف لوقف مؤقت لإطلاق النار خلال شهر رمضان وعيد الفصح.

وأضاف أنه سيتم إطلاق سراح نصف الرهائن في اليوم الأول من الاتفاق، الأحياء والأموات، وفي النهاية إذا تم التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق نار دائم سيتم إطلاق سراح الرهائن المتبقين، أيضا الأحياء والأموات.

كما اقترح ويتكوف الخطوط العريضة لتمديد وقف إطلاق النار بعد أن تولد لديه الانطباع بأنه في هذه المرحلة لم تكن هناك إمكانية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف لإنهاء الحرب، وأن الأمر يتطلب وقتا إضافيا لإجراء محادثات بشأن وقف إطلاق نار دائم.

وبموجب الاتفاق، تستطيع إسرائيل العودة إلى القتال بعد اليوم الثاني والأربعين إذا شعرت أن المفاوضات غير فعالة.

الجدير ذكره أن هذا البند كان حظي بدعم رسالة جانبية من الإدارة الأمريكية السابقة، كما حظي بدعم إدارة ترامب.

يشار إلى أن الهدنة في غزة كانت بدأت في 19 يناير، وامتدت مرحلتها الأولى 42 يوما، وهي واحدة من ثلاث يتضمنها الاتفاق.

وخلال هذه المرحلة، أفرجت حماس وفصائل أخرى عن 33 من الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، بينهم ثمانية متوفون.

في المقابل، أطلقت إسرائيل سراح نحو 1700 فلسطيني من سجونها من بين 1900 معتقل كان مقرراً الإفراج عنهم.

وبحسب الاتفاق، كان من المقرر أن يبدأ التفاوض بشأن المرحلة الثانية خلال المرحلة الأولى، لكن تعرقلت المفاوضات جراء اتهامات متبادلة بخرق الاتفاق.

كما يفترض إعادة الأسرى المتبقين خلال المرحلة الثانية التي تنص على انسحاب كامل للجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ووقف الحرب. وأكدت حركة حماس استعدادها لإعادة كل الأسرى «دفعة واحدة» خلال هذه المرحلة.

أما الثالثة فتخصص لإعادة إعمار غزة، وهو مشروع ضخم تقدر الأمم المتحدة كلفته بأكثر من 53 مليار دولار.

في حين تريد إسرائيل أن يتم الإفراج عن المزيد من الأسرى في إطار تمديد المرحلة الأولى. ولا تنفك حكومة بنيامين نتنياهو تشدد على حقها في استئناف القتال في أي لحظة للقضاء على حماس ما لم تتخل الحركة الفلسطينية عن السلاح.

وفاة 98 معتقلاً في ظروف غامضة عقب إطلاقهم بأيام من سجون الحوثيين

أحد سجون الحوثيين في محافظة حجة

«وكالات» : كشفت المنظمة اليمنية للأسرى والمختطفين عن وفاة 98 معتقلاً بعد أيام من إطلاق سراحهم من سجون جماعة الحوثي، بعد أن تم حقنهم بمواد سامة.

وأوضحت المنظمة في تقرير لها، أن هذه الحالات تم توثيقها خلال 8 أعوام، وأكدت أن جماعة الحوثي ارتكبت 17 ألفاً و600 حالة تعذيب جسدي في سجونها، بالإضافة إلى أكثر من 2000 حالة إخفاء قسري.

وأشارت المنظمة إلى أن الندوة التي نظمتها الرابطة الإنسانية للحقوق في جنيف، تطرقت إلى الانتهاكات المستمرة وأساليب التعذيب التي تطال المعتقلين والمخفيين في سجون الحوثيين.

واستعرضت الندوة أحكام الإعدام داخل وخارج أسوار سجون جماعة الحوثي وتأثيراتها المستقبلية على الحرية والديمقراطية.

وفي 18 فبراير 2025، أفادت مصادر حقوقية بوفاة الأسير، جمال أحمد راوح قايد محسن المحمودي، بعد 11 يوماً من خروجه من سجون جماعة الحوثي.

كما توفي الأسير محمد علي النسيم، بعد أيام قليلة من خروجه من سجون الحوثيين، بعد تدهور حالته الصحية نتيجة التعذيب الجسدي والنفسي القاسي.

جنوب السودان يعاني من تصاعد العنف العرقي والتوترات رغم تعهدات السلام

اللجنة دعت المجتمع الدولي لزيادة الضغط على حكومة جنوب السودان لتحقيق الإصلاحات الضرورية

«وكالات» : كشف تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن جنوب السودان لا يزال يعاني من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، غالبا بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى.

ورغم الوعود المتكررة بتحقيق السلام بعد سنوات من الحرب الأهلية الدامية، تواجه البلاد استمرار النزاعات العنيفة والتوترات العرقية المتصاعدة، مما يعكس فشلا ذريعا في تحقيق الاستقرار والعدالة.

وأكدت رئيسة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ياسمين سوكا، خلال مؤتمر صحفي في جنيف، أن «الزعماء السياسيين في جنوب السودان يواصلون، بعد سنوات من الاستقلال، تأجيج العنف في جميع أنحاء البلاد، مما يشكل خيانة لشعبهم».

وأشارت إلى أن النخب السياسية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، تلعب دورا مباشرا في إشعال النزاعات من أجل البقاء في السلطة، رغم تورطها في جرائم سابقة.

وأظهر التقرير عن تصاعد أعمال العنف ذات الطابع العرقي في منطقة تامبورا خلال عام 2024، حيث ارتكبت القوات المسلحة والمليشيات جرائم خطيرة، مما أعاد إشعال التوترات التي نشأت عن صراع عام 2021.

وأشار التقرير إلى أن هذه الأعمال العنيفة تمت بتواطؤ من النخب السياسية، التي استغلت الوضع لتعزيز نفوذها.

كذلك، لفت التقرير الأممي إلى مخاوف حقوقية بشأن قانون «الكتاب الأخضر»، الذي تم اعتماده في ولاية واراب عام 2024. ويسمح هذا القانون بتنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القضاء في حالات الاشتباه بغارات الماشية والعنف الطائفي، مما يهدد بشرعنة الإعدامات دون محاكمة عادلة.

ووصفت اللجنة هذا القانون بأنه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ودعت إلى إلغائه.

من جانبها، قالت سوكا إن استمرار العنف والفساد في جنوب السودان يمثل «خيانة لشعب عانى طويلا من ويلات الحرب. يجب أن تتحمل النخب السياسية المسؤولية وتعمل من أجل تحقيق السلام الحقيقي والتنمية المستدامة».

وسوء الإدارة المالية وغياب الشفافية في إنفاق الموارد العامة كان من أحد المحاور الرئيسية المذكورة في التقرير، ففي سبتمبر/أيلول الماضي، وافق زعماء جنوب السودان على تمديد المرحلة الانتقالية لمدة عامين، متذرعين بقيود مالية.

ومع ذلك، كشف التقرير أن الحكومة حققت إيرادات بلغت 3.5 مليارات دولار بين سبتمبر 2022 وأغسطس 2024.

ورغم هذه الإيرادات الضخمة، تعاني المؤسسات الحيوية مثل المحاكم والمدارس والمستشفيات من نقص حاد في التمويل، بينما يُحرم الموظفون المدنيون من رواتبهم.

وأكد كارلوس كاستريسانا فرنانديز، أحد أعضاء اللجنة الأممية، أن تمويل الخدمات الأساسية ومؤسسات سيادة القانون يتطلب القضاء على الفساد، إذ إن «سرقة الثروة الوطنية تحرم المواطنين من العدالة والتعليم والرعاية الصحية».

ويخلص التقرير إلى أن الأوضاع في جنوب السودان ما زالت تتدهور، مع استمرار القادة السياسيين في خيانة ثقة شعبهم عبر إذكاء النزاعات ونهب الثروات.

وأكدت اللجنة أن تحقيق السلام الحقيقي يتطلب جهودا حازمة لمكافحة الفساد وضمان المساءلة، مشددة على أن مستقبل البلاد يعتمد على إرادة المجتمع الدولي في فرض إصلاحات جوهرية وصون حقوق الإنسان.

ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى زيادة الضغط على حكومة جنوب السودان لتحقيق الإصلاحات الضرورية، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.